Shatt Al-Arab University

جامعة شط العرب

BASRAH · IRAQ · EST. 1993

Times Higher Education Impact Rankings

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS · UNIVERSITY COMMITMENT

SDG 16: Peace, Justice & Strong Institutions

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOAL

16

Peace, Justice & Strong Institutions

Promote peaceful and inclusive societies, provide access to justice, and build effective, accountable institutions — across our university and the Basra community.

16

PEACE & JUSTICE

المحتويات

16.1 مقدمة: الجامعة والمؤسسات القوية 3
16.2 المشاركة والتمثيل والحرية الأكاديمية 4
16.2.1 التمثيل المنتخب في حوكمة الجامعة 4
16.2.4 الهيئات التشاركية لإشراك المستفيدين 5
16.2.6 الحرية الأكاديمية7
16.3 التعامل مع الحكومة والمجتمع 8
16.3.1 تقديم المشورة المتخصصة للحكومة 8
16.3.2 توعية وتثقيف صانعي السياسات والمشرّعين 9
16.3.3 المشاركة في البحوث الحكومية 10
16.3.4 منصة محايدة ومساحة آمنة للحوار المفتوح 11
16.4 التعليم من أجل العدالة 13
16.4.1 الخريجون في مجال القانون 13
16.5 الخلاصة 16

16.1 مقدمة: الجامعة والمؤسسات القوية

> ***كيف يمكن للجامعة أن تعزّز السلام والعدالة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة — داخل أسوارها وفي المجتمع الذي تخدمه؟***

يدعو الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى مجتمعات سلمية وشاملة، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. وتقف الجامعة — ولا سيما كلية الحقوق — قريبة من قلب هذا الهدف؛ فهي تُعِدّ المحامين والقضاة والإداريين الذين تعتمد عليهم المؤسسات العادلة، وتقدّم المشورة للحكومة وتُشرك المجتمع الأوسع، وتستطيع في أسلوب حوكمتها لنفسها أن تكون نموذجاً للشفافية والتمثيل والحرية التي تتطلبها المؤسسات القوية.

وتُسهم جامعة شط العرب، عبر كلية الحقوق أساساً، في الهدف 16 على عدة جبهات مترابطة. فهي تمنح كادرها الأكاديمي وطلبتها وإداريها صوتاً منتخَباً في حوكمتها؛ وتحمي الحرية الأكاديمية؛ وتقدّم المشورة القانونية المتخصصة للجهات الحكومية وتُشرك المستفيدين من القطاعين العام والخاص؛ وتساعد على توعية صانعي السياسات والمشرّعين؛ وتشارك في بحوث موجّهة للحكومة حول التنمية المستدامة؛ وتستضيف منصة محايدة ومفتوحة لمناقشة قضايا الساعة؛ وقد خرّجت أجيالاً من القانونيين الذين يحملون مبادئ العدالة إلى الحياة العامة العراقية. ويجمع هذا التقرير هذه الجهود إسهاماً واحداً متماسكاً في السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

16.2 المشاركة والتمثيل والحرية الأكاديمية

تبدأ المؤسسات القوية من الداخل. فحوكمة الجامعة لنفسها تمنح كل فئة من مجتمعها — الكادر الأكاديمي والطلبة والإداريين — صوتاً منتخَباً حقيقياً، وتحمي الحرية التي يقوم عليها البحث النزيه.

16.2.1 التمثيل المنتخب في حوكمة الجامعة

يُمثَّل الكادر الأكاديمي في مجلس الجامعة بعضو ينتخبونه بأنفسهم. ويحضر هذا الممثل كل اجتماعات المجلس ويُدعى إلى جميع الفعاليات المتصلة بمسيرة الجامعة؛ ويُنتخَب سنوياً من قبل جميع الأعضاء الأكاديميين عبر اتحاد الأكاديميين، وله حقّ فعلي في التأثير على القرارات الرئيسة التي تصوغ مستقبل الجامعة.

ويُستمَع إلى الطلبة في كل مستوى عند اتخاذ القرارات. فممثلو الطلبة يحملون صوت الطلبة إلى الجامعة ويُدعون إلى الفعاليات التي تخصّهم؛ وفي كل مستوى أكاديمي ينتخب الطلبة ممثلاً أمام القسم العلمي،

يتولّى إيصال احتياجاتهم ومشكلاتهم لتُحلّ بطريقة أكاديمية. وإلى جانب منح الطلبة رأياً، يطوّر هذا الإشراكُ علاقتَهم بالمؤسسة ويصقل مهارات كالتفكير الاستراتيجي وحُسن اتخاذ القرار. ويتمتع الكادر الإداري كذلك بالتمثيل، فيستطيع إيصال شواغله مباشرةً وبشفافية — بما يعزّز العمل الإداري ويحسّن إجراءات الجامعة.

وقيمة هذا التمثيل ملموسة. فهذا العام تواصل ممثل اتحاد الأكاديميين المنتخَب ونسّق مع دائرة بلدية البصرة والمحافظ للحصول على قطعة أرض لأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب عمله مع مجلس الجامعة لتلبية احتياجات الكادر الأكاديمي وطلباته.

16.2.4 الهيئات التشاركية لإشراك المستفيدين

تنفّذ الجامعة أنشطة كثيرة تشارك فيها هيئات تشاركية — منها الحكومة والقطاع الخاص وطلبة الدراسات العليا — على نفقة الجامعة نفسها، إدراكاً لدور الجامعات في خدمة المجتمع. وتشمل هذه الأنشطة جميع كليات الجامعة. ومن الأمثلة الحديثة في كلية الحقوق:

1. **دراسات مجتمعية تدعم الدوائر البلدية:** أعدّ أعضاء هيئة التدريس دراسات تتضمّن آليات عمل للدوائر البلدية، لتؤدّي عملها بكفاءة دون إهدار للموارد والجهود.
2. **تعريف المصطلحات القانونية بالإنجليزية:** دراسات أُعدّت لرئاسة محكمة استئناف البصرة لمساعدة القضاة والخبراء القضائيين على ترجمة عقود المتقاضين ترجمةً صحيحة — ولا سيما العقود التي تكون الدولة طرفاً فيها — بما يحفظ حقوق الدولة تجاه الشركات، وخاصةً الأجنبية التي تتعاقد بالإنجليزية.
3. **دورات تدريبية لموظفي الحكومة:** في مايو 2024، واستناداً إلى الأمر رقم 653/76 في 5 حزيران 2023، نفّذت كلية الحقوق دورتين — واحدة حول تطبيق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991 (المعدّل) بمشاركة 55 موظفاً من جهات حكومية في البصرة؛ وأخرى حول قواعد صياغة العقود الحكومية وتنفيذها وفق التشريعات النافذة بمشاركة 50 موظفاً قانونياً وإدارياً من مختلف الجهات في المحافظة.

كما تُعدّ الكلية استشارات قانونية كثيرة يقدّمها محامون وقضاة، تؤدّي دوراً مهماً في دفع التنمية المستدامة.

16.2.6 الحرية الأكاديمية

تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس حريةً كاملة في بحوثهم ودراساتهم؛ فلا يُطلب منهم تضمين اقتباسات أو مراجع لا صلة لها بموضوعهم. ويختار العضو عنواناً مناسباً لدراسته — ضمن اختصاصه وذا فائدة للوطن — ويقدّمه إلى رئيس القسم لإدراجه في الخطة العلمية السنوية. ويمكنهم كذلك التحدث بحرية عن

أعمالهم في الندوات الدورية التي تُعقد باستمرار في الأقسام العلمية، حيث تخضع مساهماتهم لنقاش علمي حرّ دون ضغوط.

وتمتدّ هذه الحرية إلى التقدّم المهني. فالأعضاء أحرار في إكمال دراساتهم العليا والترقّي إلى مراتب علمية أعلى: ففي 2023–2024 أكمل خمسة منهم متطلبات الدكتوراه. وفي التدريس يتمتعون بحرية اختيار أسلوب تقديم المعلومات للطلبة والاستفادة من أحدث النظريات والآراء في تخصصهم.

وقد عزّز تحوّلٌ مؤسسيّ مهمّ هذه الثقافة. ففي عام 2024 تحوّلت كلية شط العرب الجامعة إلى «جامعة شط العرب» — تحوّلٌ وسّع تخصصاتها وفتح آفاقاً جديدة للتوظيف والبحث، مع توقّع توسيع أقسامها الأكاديمية وخطة القبول. واستلزم التحوّل إلى جامعة في 2025 زيادةً في عدد أعضاء هيئة التدريس، ومن ثَمّ في عدد الأبحاث والمقالات والكتب؛ وحصل بعض الأعضاء على الدكتوراه، ورُقّي اثنان إلى رتبة أستاذ مساعد. وقد تمّ ذلك كله بسلاسة وحرية ودون أي ضغط — سواء في اختيار الموضوع أو العنوان أو غيره.

16.3 التعامل مع الحكومة والمجتمع

خارج أسوارها، تضع الجامعة خبرة كادرها الأكاديمي في خدمة الحكومة والمجتمع — فتقدّم المشورة للجهات العامة، وتثقّف من يصنعون القانون ويطبّقونه، وتُسهم في البحوث الوطنية، وتوفّر منبراً مفتوحاً للنقاش.

16.3.1 تقديم المشورة المتخصصة للحكومة

تحافظ الجامعة على تواصل وثيق مع الجهات الحكومية وتقدّم لها مشورةً تستند إلى خبرة كادرها الأكاديمي. وتهدف هذه المشورة المجانية إلى مساعدة الحكومة والهيئات الإقليمية والقطاع الخاص على تطوير أعمالها وتحقيق أهدافها، ويقدّمها أعضاء هيئة التدريس لجهات حكومية وخاصة متنوعة.

ومن الأمثلة الواضحة مذكرات كلية الحقوق حول آلية عمل لجنة النظر في طلبات التعويض المقدّمة من الناجين الإيزيديين. وقد أعدّتها الكلية وقدّمتها إلى الائتلاف العراقي للتعويض العادل (C4JR) بموجب كتاب الجامعة رقم 216/175 في 2 مايو 2023، موجَّهةً إلى مكتب رئيس الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وفي عام 2024 انتُخب ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق رئيساً وعضوين في اتحاد الحقوقيين العراقيين/فرع البصرة، حيث يسهمون في إيصال رؤية الجامعة إلى الجهات الرسمية، وفي مقدمتها الجانب القانوني. كما تتعاون الكلية مع رئاسة محكمة

الاستئناف في الإشراف على البحوث القانونية وتطويرها وتنسيقها لغوياً، إلى جانب التشاور مع كبار المحامين والقضاة.

16.3.2 توعية وتثقيف صانعي السياسات والمشرّعين

تسهم الجامعة في توعية صانعي السياسات والمشرّعين وتثقيفهم عبر مشاركة كادرها في ندوات ومؤتمرات متخصصة، بما يتوافق مع الدستور ومبادئ العدالة.

وقد شاركت كلية الحقوق في مشروع الحوار من أجل شراكات إنسانية لبناء السلام، الذي تنفّذه المؤسسة العراقية للتنمية بدعم من مركز الحوار الدولي. وجاءت مساهمتها في جلسة الحوار الثالثة المنعقدة في 17 أغسطس 2023 في قضاء تل كيف، حول آليات تطبيق قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 وأثره في بناء السلام — بحضور ممثلي طوائف وأقليات وقادة مجتمع ونشطاء مجتمع مدني وخبراء قانونيين. كما شاركت الكلية في إعداد دراسة حول حقوق النساء الإيزيديات الناجيات وفق القانون العراقي وما يلزم المشرّع لتعزيزها، وتلقّت الجامعة كتاب شكر على جهودها. وفي عام 2025 حضر موضوع السلامة في كثير من عناوين البحوث والندوات وورش العمل الموجّهة لتثقيف صانعي السياسات والمشرّعين وتوعيتهم.

16.3.3 المشاركة في البحوث الحكومية

انطلاقاً من استراتيجية التنمية المستدامة التي تبنّتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأكّدت عليها، أعدّت الجامعة مقترحات ومشاريع تعزّز التنمية المستدامة وتعرّف الطلبة بمفهومها وتطوّره وآثاره المستقبلية.

وقد أعدّت كلية الحقوق محاضرات حول التنمية المستدامة — أصولها وتعريفها ومنهجها وآثارها المستقبلية، إلى جانب الأهداف السبعة عشر وتحدياتها وخارطة طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وحتى العام الدراسي 2023–2024 أُدرجت هذه المحاضرات ضمن مقرر حقوق الإنسان المُدرَّس لجميع طلبة الجامعة، تعريفاً لهم بالتنمية المستدامة وكل ما يتصل بها في حياتهم العملية. وفي عام 2024 عقدت الجامعة ندوة حول حقوق المرأة وحمايتها من التحرش والاعتداء، إلى جانب ثلاث دورات في الإسعافات الطارئة للحالات المفاجئة كالاختناق والغرق والحروق. كما نفّذت أنشطة ذات صلة، منها إشراك عناصر الدفاع المدني لتوعية المجتمع بكيفية التعامل مع الطوارئ، وتواصل إجراء دراسات مجتمعية في القانون تعزّز التنمية المستدامة في هذا المجال.

16.3.4 منصة محايدة ومساحة آمنة للحوار المفتوح

توفّر الجامعة، عبر كلية الحقوق، منصة مستقلة تُناقَش عليها الأحداث القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بحضور مهتمين من المختصين والطلبة. وقد غدا ذلك تقليداً راسخاً في العام الدراسي: تُناقَش القضايا المعاصرة وتُطرح الآراء، باستضافة مختصين — قضاة واقتصاديين وأساتذة قانون من داخل الجامعة وخارجها. ومن الجلسات الحديثة:

1. **قانون شركة النفط الوطنية:** آثاره القانونية والاقتصادية، نوقشت قبل دخوله حيز التنفيذ ومرة أخرى بعد إلغائه بقرار المحكمة الاتحادية العليا، بحضور اقتصاديين من جامعة البصرة وشركة النفط إلى جانب الكادر والطلبة.
2. **تعديل الدستور العراقي:** الطرائق الممكنة والآليات المتاحة، بدراسة مواطن الضعف في دستور 2005 وسبل تجاوزها ومقترحات التعديل — مع تقدير مختصّي القانون الدستوري لمدى صعوبة التعديل اليوم، أمام الكادر والطلبة.
3. **التحكيم الدولي بشأن ميناء جيهان النفطي:** الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية لأحكام التحكيم الصادرة لصالح العراق ضد تركيا في 1 أبريل 2023.

وفي صلة بهذه الجلسات، قُدّمت توجيهات بشأن اختيار مواضيع البحث وعناوينه والندوات والفعاليات بما يركّز على الأحداث المعاصرة التي تشهدها البلاد.

16.4 التعليم من أجل العدالة

16.4.1 الخريجون في مجال القانون

من أبقى ما تقدّمه الجامعة للمؤسسات القوية ذلك التدفّق المستمرّ من خريجي القانون الذين تُرسلهم إلى الحياة العامة العراقية. فمنذ العام الدراسي 1996–1997، خرّجت كلية الحقوق دفعةً تلو الأخرى من القانونيين — وهم من يتولّون لاحقاً ملاك المحاكم، ويقدّمون المشورة للحكومة، ويصونون سيادة القانون. ويتتبّع الرسم البياني أدناه عدد الخريجين بحسب السنة الدراسية، وتليه الأرقام كاملة.

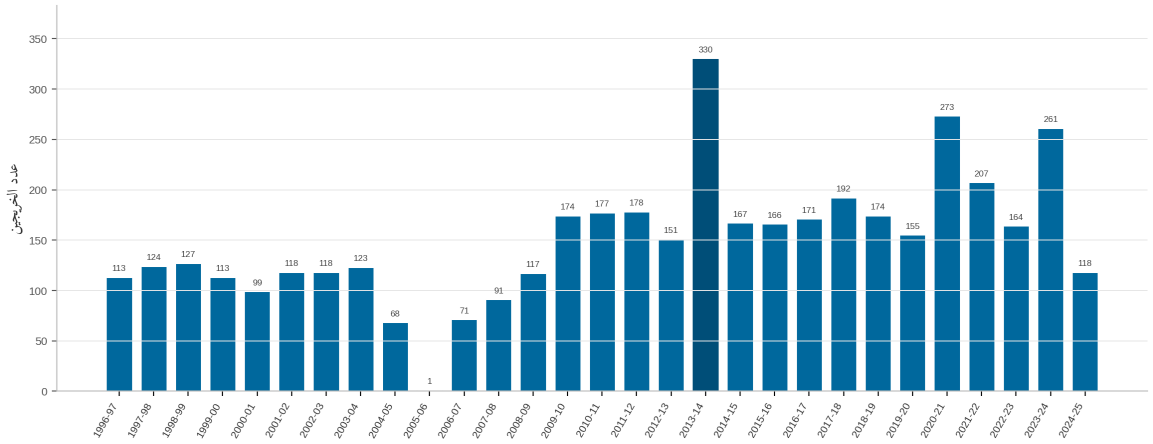

يُظهر السجلّ عراقة الكلية ونموّها معاً: فقد ارتفع الإنتاج ارتفاعاً ملحوظاً منذ نحو عام 2009، وبلغ ذروته عند 330 خريجاً في 2013–2014، وحافظ على دفعات قوية منذ ذلك الحين، منها 273 في 2020–2021 و261 في 2023–2024. وفيما يلي الأرقام كاملة.

السنة الدراسية	الخريجون	السنة الدراسية	الخريجون
1996-1997	113	2011-2012	178
1997-1998	124	2012-2013	151
1998-1999	127	2013-2014	330
1999-2000	113	2014-2015	167
2000-2001	99	2015-2016	166
2001-2002	118	2016-2017	171
2002-2003	118	2017-2018	192
2003-2004	123	2018-2019	174
2004-2005	68	2019-2020	155
2005-2006	01	2020-2021	273
2006-2007	71	2021-2022	207
2007-2008	91	2022-2023	164
2008-2009	117	2023-2024	261
2009-2010	174	2024-2025	118
2010-2011	177		

16.5 الخلاصة

يبيّن العمل الموصوف في هذا التقرير، مجتمعاً، كيف تعزّز جامعة شط العرب — بقيادة كلية الحقوق — السلام والعدالة والمؤسسات القوية على عدة جبهات في آنٍ واحد. فهي تحكم نفسها بالتمثيل المنتخب وتحمي الحرية الأكاديمية؛ وتتعامل مع الحكومة والمجتمع الأوسع عبر المشورة المتخصصة والتدريب

والبحث والمنبر المفتوح للنقاش؛ وتُخرّج، عاماً بعد عام، القانونيين الذين تعتمد عليهم المؤسسات العادلة في نهاية المطاف.

ويعزّز بعضُ هذه الجهود بعضاً: فالتمثيل والحرية يبنيان مؤسسةً ذات مصداقية، والتعامل ينقل تلك المصداقية إلى الحياة العامة، والتعليم القانوني يجدّد رصيد الملتزمين بالعدالة. وإسهام الجامعة في الهدف 16، بطبيعته، مستمرّ — التزامٌ دائم بأن تكون نموذجاً للمؤسسات الخاضعة للمساءلة في الداخل، وأن تعزّز سيادة القانون في عموم البصرة والعراق للأجيال القادمة.